



بيان صحفي: نيويورك، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

اجتماع وزير العدل في السنغال سعادة السيد صديقي كابا، المؤيد لمنصب رئيس الجمعية، مع الدول الأطراف في نيويورك

ICC-ASP-20141002-PR1047

في ١ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٤، التقى سعادة السيد صديقي كابا، وزير العدل في السنغال، المؤيد لمنصب رئيس جمعية الدول الأطراف للسنوات الثلاثة المقبلة، مع الدول الأطراف في اجتماع في نيويورك.



قدم الوزير كابا للدول الأطراف رؤية رئاسته

وعبر عن شعوره بالشرف ليخدم بمثابة رئيساً للجمعية والعمل مع الدول الأطراف حتى "تتمكن العدالة من المساهمة من خلال عملها في أمور الوقاية والردع والعقاب والإصلاح واستعادة كرامة الضحايا وتحرير الناس من الذنب الجماعي".

وستركز خطة عمل الوزير كابا على أربعة محاور أساسية وهي: العلاقات بين أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية، التعاون مع المحكمة، التكامل، وعالمية نظام روما الأساسي. وفي معالجة الترتيبات العملية لولايته في منصبه، كرر الوزير كابا تواجده الكامل لممارسة مهامه وأكد على الدعم الذي سيتلقاه من وزارة الشؤون الخارجية في السنغال.

سوف تستمر ولاية الوزير كابا من الدورة الثالثة عشرة إلى الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة، وذلك بداية من ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. أنه سيخلف السفيرة تينا إنتلمان التي شغلت هذا المنصب منذ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١١.

لقد تم تعيين السيد صديقي كابا بمنصب وزير العدل في السنغال في عام ٢٠١٣. إنه محامي الذي كرس حياته المهنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما في القضايا المتعلقة بحرية الصحافة وحقوق المرأة والحقوق السياسية. لقد شارك في المفاوضات بشأن نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨، وقام بعد ذلك بعمل حملات عديدة لدعم التصديق على النظام الأساسي من قبل السنغال والعديد من الدول الأفريقية الأخرى. وفي عام ٢٠٠١، أصبح أول أفريقي منتخب لمنصب رئيس الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، وهي

المنظمة التي كان قد مثلها سابقا أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب . إنه مؤسس للعديد من المنظمات القانونية ومنظمات التمثيل .

لقد مارس الوزير كبا الأعمال القانونية على نطاق واسع، حيث خدم كأحد محامي الدفاع في القضايا البارزة في السنغال وفي العديد من الدول الأفريقية الأخرى . إنه عضو في نقابة المحامين في السنغال، وقد حاضر في كلية أكي لوبا في أبيدجان، الكوت ديفوار، وفي معهد حقوق الإنسان والسلام التابع لجامعة داكار، السنغال، وفي جامعة إيفري فال داسون، فرنسا .

من ضمن تكريمات أخرى، لقد مُنح الوزير كبا وسام الأسد الوطني للسنغال برتبة فارس (٢٠٠١) (ووسام ضابط جوقه الشرف لفرنسا) (٢٠٠٢)، (ووسام فارس الوطني في مالي) (٢٠١١) . (إنه حائز على جائزة لتعزيز ثقافة الديمقراطية في أفريقيا) التي منحها له المرصد الأفريقي للديمقراطية في توغو في عام ٢٠٠٣، (كما أنه مواطن فخري لكيتو، الإكوادور) (٢٠٠٤) .

يحمل الوزير كبا درجة في كل من القانون والفلسفة واللغة الفرنسية، ودرجة ماجستير في القانون التجاري . لقد نشر العديد من الكتب، بما في ذلك العدالة الجنائية الدولية وحقوق الإنسان في السنغال وأفريقيا .

لقد صدّقت السنغال على نظام روما الأساسي في 2 شباط/فبراير ١٩٩٩، لتصبح أول دولة طرف . وفي عام ٢٠٠٧، اعتمدت السنغال تعديلات على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية التي من شأنها أن تدمج في التشريعات المحلية الجرائم التي يحددها نظام روما الأساسي والأحكام المتعلقة بالتعاون مع المحكمة . كما صدّقت السنغال على اتفاق بشأن امتيازات وحصانات المحكمة في 25 أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ .

أنظر أيضا : بيان الوزير كبا في الاجتماع مع مكتب الجمعية، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤